

مؤشر PMI™ لبنك ساب HSBC بالملكة العربية السعودية

معدلات نمو قوية في الإنتاج والطلبات الجديدة و استمرار الضغوط التضخمية في شهر مارس.

النتائج الأساسية:

- الإنتاج والأعمال الجديدة يشهدان زيادة قوية.
- التوظيف يواصل نموه القوي.
- تكاليف التوظيف تواصل الارتفاع للشهر الثالث و تراجع طفيف لتضخم الأسعار.

وقد أدت زيادة مستويات الأعمال الجديدة إلى الضغط على القدرة الإنتاجية خلال شهر مارس. من جهة أخرى، ورغم الزيادة القوية الأخرى التي شهدتها التوظيف، فقد استمر تراكم الأعمال بوتيرة معتدلة و أشارت التقارير إلى أنه، في بعض الحالات، أدت المشكلات الفنية إلى تأخير عمليات الإنتاج.

في ضوء التدفقات الحالية للأعمال الجديدة، والتوقعات بزيادة حسن الطلب في المستقبل القريب، قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط بزيادة أنشطة الشراء ومخزون مستلزمات الإنتاج بمعدلات ملحوظة خلال شهر مارس.

ورغم زيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج، شهدت المهل الزمنية التي يستغرقها الموردون في تسليم مستلزمات الإنتاج اختزالاً خلال شهر مارس، وبمعدل أسرع. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن كفاءة الخدمة والمنافسة بين الموردين من الأسباب الرئيسية لزيادة سرعة التسليم.

خلال فترة الدراسة الأخيرة تباطأ تضخم أسعار المشتريات ووصل إلى أدنى مستوى له خلال ثلاثة أشهر. وعلى الرغم من ذلك، ظل معدل الزيادة قوياً. وقد ربطته الشركات بارتفاع أسعار الوقود والمواد الخام، وقد أشار المشاركون في الدراسة بشكل خاص إلى زيادة أسعار النفط، والمعادن، والغذاء و مواد البناء. في المقابل، شهدت تكاليف التوظيف زيادة بمعدل يعد الأسرع منذ شهر ديسمبر الماضي حيث تم مكافأة العاملين على تحسين أداء الشركة.

ولحماية هامش الأرباح من الارتفاع المستمر لتكاليف مستلزمات الإنتاج، قامت شركات القطاع الخاص السعودي العاملة في المجال غير النفطي، بزيادة أسعار منتجاتها خلال شهر مارس. وكان معدل تضخم الأسعار قوياً كما كان الأكثر وضوحاً على مدار تسعة أشهر.

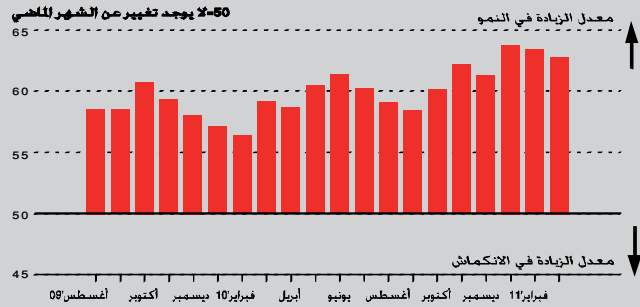
أعلن البنك السعودي البريطاني "ساب" نتائج مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI™) SABB HSBC الرئيسي في المملكة العربية السعودية لشهر مارس 2011 - وهو تقرير شهري يقوم البنك ومجموعة HSBC بإصداره. ويعكس المؤشر الأداء الاقتصادي للشركات والمؤسسات الخاصة العاملة في في القطاع غير النفطي في السعودية وذلك عبر رصد مجموعة من المتغيرات تشمل: الإنتاج، والطلبات الجديدة، والتصدير وتكاليف مستلزمات الإنتاج، وأسعار المنتجات، وحجم المشتريات، والتخزين، والتوظيف.

واصلت شركات القطاع الخاص السعودي العاملة في القطاع غير النفطي الاستفادة من حسن أوضاع العمل خلال شهر مارس. عززت قوة الطلب في السوق مستويات الطلبات الجديدة وأدت إلى زيادة أخرى في حجم الإنتاج. وكانت هناك مؤشرات إلى أن زيادة النشاط في قطاع البناء والتشييد قد عملت على زيادة الطلب المحلي. إلا أن الشركات استمرت في مواجهة الزيادة الحادة في أسعار مستلزمات الإنتاج ومن ثم شهدت أسعار المنتجات زيادة بوتيرة قوية.

هبط مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي PMI من 63.4 نقطة في شهر فبراير إلى 62.8 نقطة في شهر مارس. ورغم ذلك، جاءت القراءة الأخيرة مشيرة إلى تحسن قوي في أوضاع العمل في كافة شركات القطاع الخاص السعودي العاملة في المجال غير النفطي.

وبرز تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة حجم النشاط في صناعة البناء والتشييد بالملكة العربية السعودية باعتباره أحد العوامل الرئيسية لزيادة الطلب خلال شهر مارس. طبقاً لما أورده أعضاء اللجنة، وشهد إجمالي الأعمال الجديدة الواردة زيادة حادة بوتيرة سريعة خلال شهر مارس. ورغم أن الطلب الخارجي استمر على قوته، إلا أن نمو أعمال التصدير الجديدة تباطأ منذ شهر فبراير.

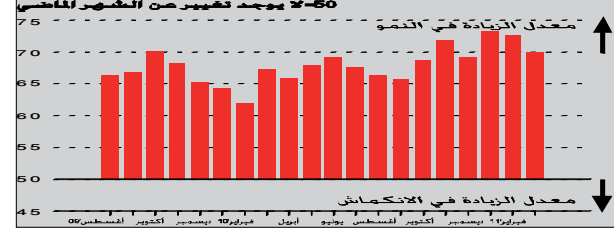
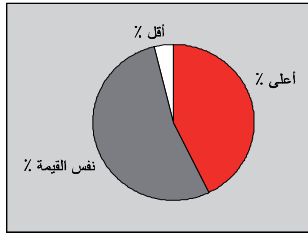
مؤشر PMI™ لبنك ساب HSBC بالملكة العربية السعودية



يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمجموعة ساب HSBC بالملكة العربية السعودية مؤشر مركب مصمم لتقديم نظرة شاملة على النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يعتمد المؤشر تقييماته من المؤشرات الفردية التي تقيس معدل التغير في الإنتاجية، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ومواعيد التسليم للموردين ومخزون البضائع التي تم شراؤها. تشير قراءة مؤشر (PMI) الأقل من 50.0 إلى الهبوط الاقتصادي، بينما النتائج أعلى من 50.0 تشير إلى تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام. في حين تدل النتيجة المساوية 50.0 على عدم وجود تغيير. كلما زاد الانحراف عن القيمة 50.0 كانت نسبة التغيير أكبر.

مؤشر الإنتاج

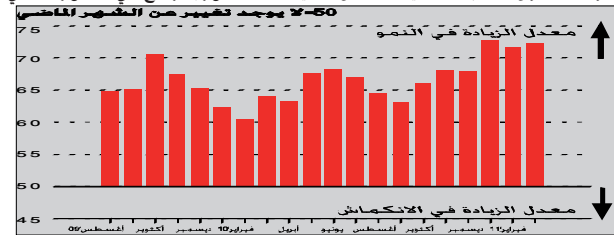
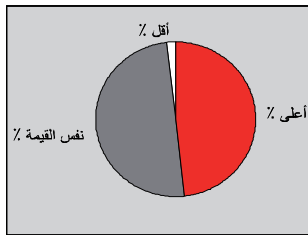
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



ظل نمو الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط قوياً خلال شهر مارس. رغم التراجع عن الرقم القياسي المسجل خلال شهر يناير. ظلت مستويات النشاط مدعومة بالزيادة التي شهدتها الأعمال الجديدة حيث ظلت أوضاع العمل مواتية. وقد أبلغ حوالي 43% من أعضاء اللجنة عن وجود توسع خلال الشهر. مقابل 4% فقط أبلغوا عن وجود تراجع.

مؤشر الطلبات الجديدة

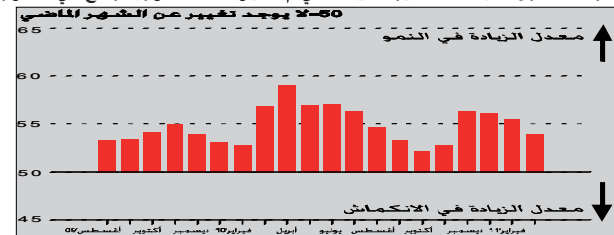
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله دورياً صعوداً طفيفاً في شهر مارس. مشيراً إلى زيادة أخرى قوية في الأعمال الجديدة المستلمة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط. علاوة على ذلك، جاءت القراءة الأخيرة منخفضة قليلاً عن القراءة القياسية المسجلة في شهر يناير. وقد علق المشاركون في الدراسة بوجه عام على تحسن أوضاع السوق. وقد أشار العديد من الشركات إلى أن زيادة النشاط في قطاع الإنشاءات قد عزز حجز الطلبات الجديدة.

طلبات التصدير الجديدة

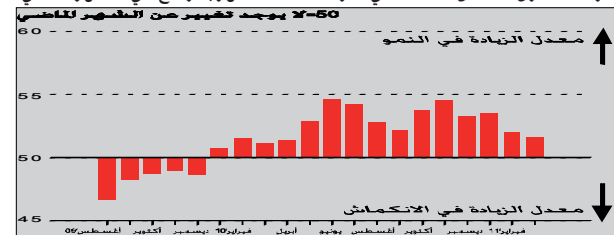
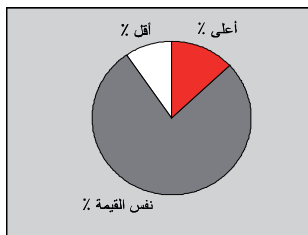
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات شهر مارس إلى وجود تباطؤ نمو طلبات التصدير الجديدة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل معدل الزيادة قوياً. وقد أشارت الشركات التي سجلت زيادة في الأعمال الجديدة الواردة من الخارج إلى التحسن العالمي في أوضاع العمل. وقد ذكر بعض أعضاء اللجنة أن الطلب جاء قوياً على وجه الخصوص من أسواق أفريقيا والشرق الأوسط.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

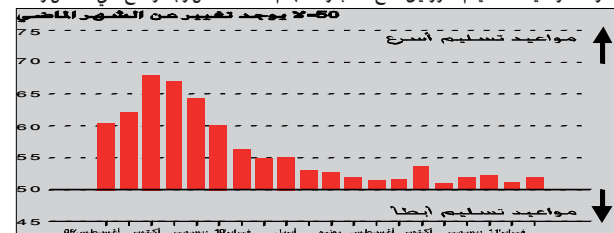
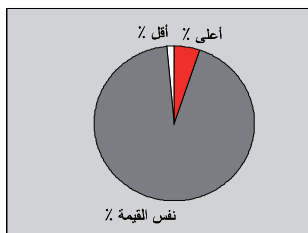
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد تراكم الأعمال لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة في النفط زيادة بوتيرة معتدلة في نهاية الربع المالي الأول. مما أدى إلى وصول الاتجاه الحالي لتراكم الأعمال إلى الشهر الخامس عشر. ورغم أن بعض الشركات ذكرت الصعوبات الفنية، إلا أن السبب الرئيسي لزيادة حجم الأعمال غير المنجزة يرجع إلى زيادة حجم الطلبات الجديدة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

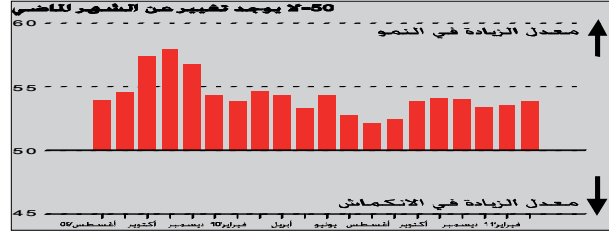
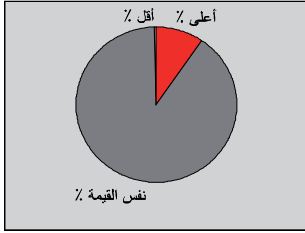
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجلت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة في النفط اختزالاً في المهل الزمنية المستغرقة في تسليم مستلزمات الإنتاج خلال شهر مارس. وقد ربط أعضاء اللجنة التحسن الأخير الذي شهده أداء الموردين بكفاءة الخدمة وقوة المنافسة بين الموردين. ويتبين الاختزال الطفيف الذي شهدته المهل الزمنية مع المعدل القوي للتخفيض المسجل في مارس 2010.

مؤشر التوظيف

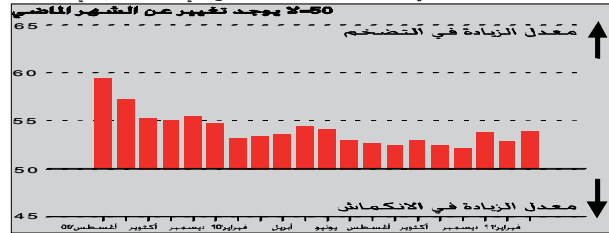
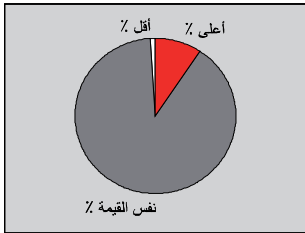
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



شهد نمو التوظيف لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة في النفط تسارعاً طفيفاً خلال شهر مارس. وقد سجل ما يقرب من 10% من المشاركين في الدراسة زيادة في التوظيف في شركاتهم. مقارنة بنسبة أقل من 1% فقط سجلت تراجعاً في أعداد الموظفين لديها. وطبقاً للمشاركين، فإن القرارات الخاصة بزيادة الموظفين اعتمدت على زيادة متطلبات الأعمال.

مؤشر أسعار الإنتاج

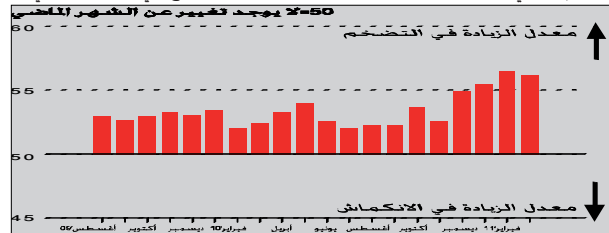
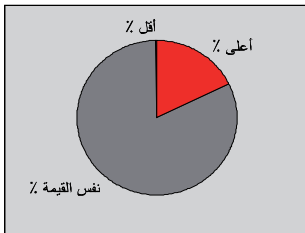
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



زادت شركات القطاع الخاص السعودي العاملة في المجال غير النفطي. أسعار منتجاتها خلال شهر مارس. مستفيدة بذلك من تحسن مستويات الطلب. وأشارت التقارير إلى أن هذه الزيادة جاءت أساساً لترحيل جانب من أعباء التكاليف المتزايدة إلى العملاء. وأظهرت البيانات أن تضخم أسعار المنتجات جاء قوياً كما جاء الأقوى على مدار تسعة أشهر.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

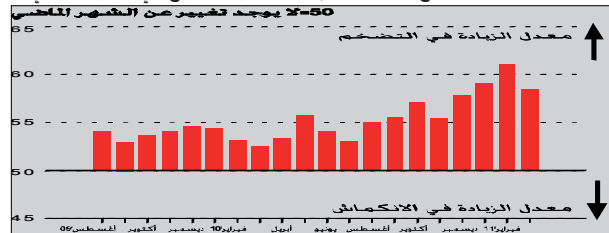
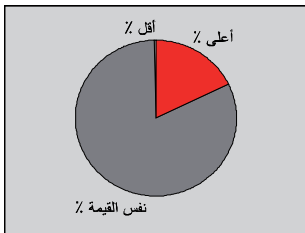
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج التي تواجهها شركات القطاع الخاص السعودي تراجعاً طفيفاً خلال شهر مارس. ولكنها ظلت قريبة من الوتيرة القياسية المسجلة خلال شهر فبراير. استمرت أسعار الشراء المرتفعة في توفير قوة الدفع الرئيسية لتضخم أسعار مستلزمات الإنتاج. رغم التحرر الطفيف. أما العامل الآخر المساهم في زيادة إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج - تكاليف التوظيف - فقد شهدت زيادة بأسرع معدل لها خلال ثلاثة أشهر.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

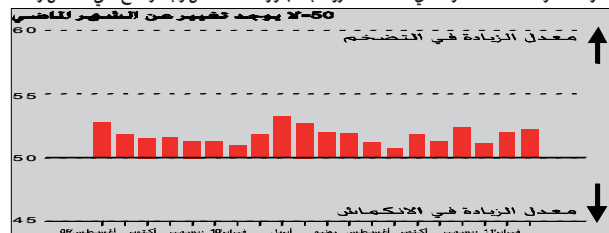
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت حدة زيادة أسعار الشراء لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة في النفط خلال فترة الدراسة الأخيرة. ورغم أن معدل التضخم قد شهد تحسناً منذ شهر فبراير ظل مرتفعاً مقارنة بمتوسط الدراسة العام. أشارت الشركات إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والوقود على أنها العوامل الرئيسية للتضخم. مع الإشارة على وجه الخصوص إلى ارتفاع أسعار النفط والمعادن والغذاء والمواد الإنشائية.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

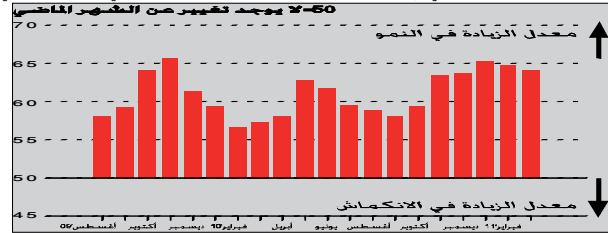
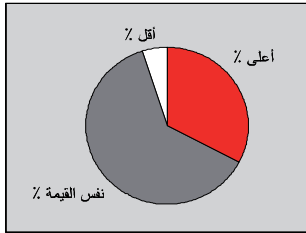
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط بزيادة أجور ورواتب العاملين لديها خلال شهر مارس. وقد شهد تضخم تكاليف التوظيف سرعة طفيفة بوتيرة معتدلة. مع ربط أعضاء اللجنة هذه الزيادة بتحسّن أداء الشركة. كما جاءت الزيادة الأخيرة أسرع من المتوسط العام للربع الأول من العام.

مؤشر عروض الشراء

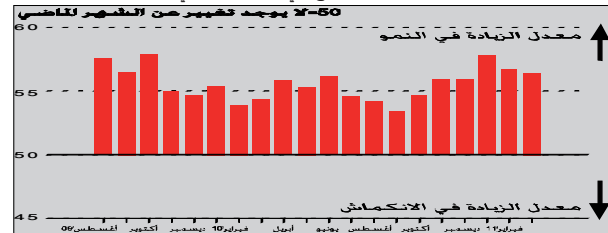
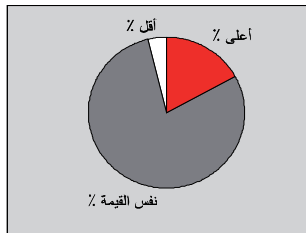
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط بزيادة حجم المشتريات من مستلزمات الإنتاج خلال شهر مارس. مما يعكس مزيداً من النمو في حجم الأعمال الجديدة. مع قيام أقل من ثلث أعضاء اللجنة بزيادة نشاط الشراء خلال الشهر. جاء معدل التوسع قوياً كما جاء واحداً من أسرع المعدلات على مدار تاريخ الدراسة. وقد ذكرت بعض الشركات أن الزيادة في حجم المشتريات جاءت لزيادة كمية المخزون.

مؤشر المخزون من المشتريات

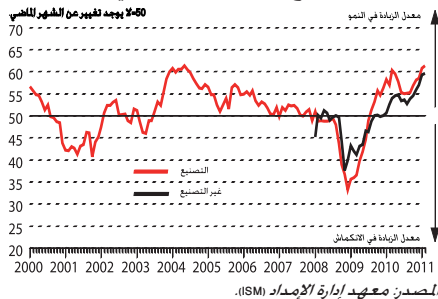
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



كان نمو نشاط الشراء كافياً لزيادة المخزون لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط خلال شهر مارس. وقد شهد المخزون تراكمياً بمعدل ملحوظ نتيجة لذلك. وإن كان ذلك بمعدل أقل من الشهرين السابقين. وقد أظهرت التقارير أنه في بعض الحالات جاءت الزيادة في المخزون نتيجة للتوقعات بزيادة الطلب في المستقبل القريب.

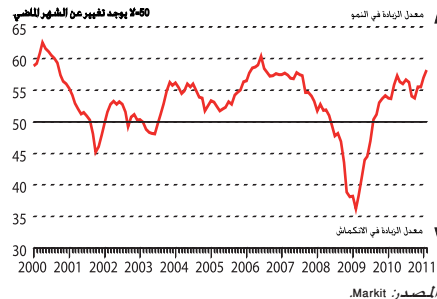
مؤشرات PMI الدولية

قطاع الصناعات الأمريكي



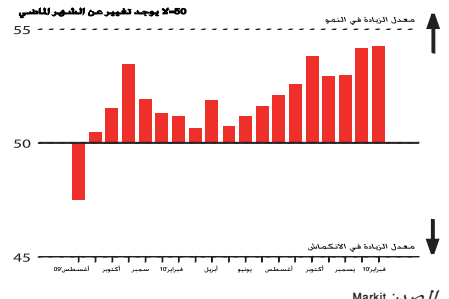
المصدر: معهد إدارة الأمداد (ISM).

المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

الاقتصاد العام الإماراتي



المصدر: Markit.

سجل مؤشر الأداء الاقتصادي PMI لمعهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع 61.4 نقطة في شهر فبراير - وهي أعلى قراءة له على مدار سبع سنوات تقريباً. مشيراً إلى نمو حاد في الإنتاج، والطلبات الجديدة والتوظيف. في الوقت ذاته صعد مؤشر ISM NMI أيضاً في شهر فبراير. مسجلاً أعلى قراءة له على مدار الدراسة حيث ارتفع من 59.4 نقطة في شهر يناير مسجلاً 59.7 نقطة.

سجل مؤشر الإنتاج المركب لمنطقة اليورو 58.2 نقطة خلال شهر فبراير وبذلك يكون قد حقق أعلى قراءة له منذ يوليو 2006. ولكنه جاء أقل بقليل من التوقع المسبق بأن تصل القراءة إلى 58.4 نقطة. وبهذا يكون نشاط الأعمال قد واصل الزيادة الآن إلى الشهر التاسع عشر على التوالي.

صعد مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي (PMI™) لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة من 54.2 نقطة في شهر يناير إلى 54.3 نقطة في شهر فبراير. وتشير القراءة الأخيرة إلى تحسن قوي في تعافي القطاع. وبذلك تكون قراءة مؤشر الأداء الاقتصادي PMI قد استمرت فوق المستوى الحامد 50.0 نقطة لعام ونصف. وقد دعمت ارتفاع قراءة المؤشر الرئيسي زيادات أسرع في كل من الطلبات الجديدة والتوظيف.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاؤها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي للاقتصاد المملكة العربية السعودية. بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاء والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC). بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مديري المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1. مع مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية. وهي ملخص قياس مناسب بوضوح الاتجاه السائد للتغيير. تنبئ قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير. والأقل من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد نشرها لأول مرة. في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك مجموعة Markit Group المحدودة حقوق الملكية الفكرية لمؤشر مديري المشتريات PMI لبنك ساب HSBC المملكة العربية السعودية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر. النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو الحذف، أو تأخير للبيانات. أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. Markit ومؤشر الأداء الاقتصادي جميعها علامات تجارية مسجلة باسم مجموعة Markit.